إغلاق عشرات المحالّ في دمشق منها مطعم فلافل في الشيخ سعد وحلويات في شارع بغداد

| محمود الصالح

استمرت حملة الرقابة الصحية التي تقوم بها مديرية الشؤون الصحية في محافظة دمشق على المحالّ التي تنتج أو تبيع المواد الغذائية وبشكل خاص على المطاعم التي لا تتقيد بالشروط الصحية.

وأكد مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق ماهر ريا أن دوريات الرقابة الصحية تتولى القيام بالكشف على جميع الفعاليات في مدينة دمشق التي تعمل في مجال الغذاء، مشيراً إلى وجود استهتار من البعض بصحة المواطن، من خلال تقديم مواد غذائية غير صحية ولا تحقق الشروط الصحية المطلوبة، ويتم التأكيد على الالتزام بشروط النظافة لمنع انتقال الجراثيم إلى الغذاء، حيث تم إغلاق عشرات المحالّ نتيجة قيامنا بالكشف عليها وتبين مخالفتها للشروط الصحية وبناء على ذلك صدرت قرارات من محافظ دمشق بإغلاق تلك المحالّ لمدد مختلفة حسب نوع المخالفة المرتكبة.

ومن هذه المحالّ محل فلافل عياش في منطقة الشيخ سعد لأنه غير مستوفي الشروط الصحية للمهنة الممارسة، وكذلك إغلاق وجيبة في أحد الأبنية السكنية بسبب قيام مواطنين بمهنة إنتاج معجنات على الصاج في هذه الوجيبة دون استيفاء الشروط الصحية، إضافة إلى إغلاق محل لحلويات النورس في شارع بغداد قزازين لوجود مواد غذائية غير معروفة المصدر ودون تاريخ صلاحية.

وعن أسباب هذه الحملة وذكر أسماء المخالفين أكد ريا أن الحملة دائمة لأن صحة المواطن هي قضية مجتمعية ونحن محملون بواجب قانوني للتأكد من سلامة المواد الغذائية التي يتناولها المواطن، وذكر الأسماء يأتي في قرار الإغلاق الصادر عن المحافظ بهدف تحديد هوية المخالف وعدم تحميل المخالفة لشخص آخر.

٢٢٨ ألف لتر مازوت وزعتها محروقات دمشق على مدارس القنيطرة

| الوطن

كشف مدير محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» عن تخصيص مليون و١٤٤ ألف لتر مازوت تدفئة لمحافظة القنيطرة الشهر الحالي، مؤكداً استهداف جميع مناطق المحافظة بمواد المحروقات من مازوت وبنزين، بما فيها المناطق المحررة والقرى التي تتوزع حول منطقة خان أرنبة، كاشفاً عن افتتاح مركز جديد في قرية جباتا الخشب وذلك بتخصيص ثلاثة طلبات شهرياً لمركز سميرة حمدان، وإعادة تأهيل مركز نبع الصخر والمراكز الأخرى المتضررة جراء الحرب.

وخلال حديثه مع «الوطن» أكد أسعد تلبية كل الاحتياجات والفعاليات على أرض محافظة القنيطرة، بما فيها القطاعان العام والخاص، كتلبية احتياجات القطاع الزراعي الذي له الأولوية بتلبية مادة المازوت، حيثُ بلغت مخصصات القطاع الزراعي الشهر الماضي ٢٢٥ ألف لتر، إضافةً إلى تغطية حاجة المدارس على أرض المحافظة بمادة المازوت، مؤكداً وجود طلبين كل شهر، بمخصصات بلغت نحو ٤٤ ألف لتر، على حين تم توزيع ٧١ ألفاً و٣٦٦ لتر مازوت على مدارس المحافظة خلال الشهرين الماضيين، أي توزيع ما يقرب من ٩٠ بالمئة من حاجة المدارس.

أما عن مدارس تجمعات أهالي محافظة القنيطرة في مناطق قدسيا ومخيم الوافدين والست زينب وعرطوز وغيرها.. فبيّن أسعد أنه بلغت نسبة التوزيع منذ بداية العام الدراسي ١٥٧ ألفاً و٩٥٠ لتراً، مشيراً إلى أنهم كفرع محروقات مسؤولون عن تأمين المادة، على حين تتولى مديرية التربية مسؤولية التوزيع على المدارس وذلك حسب الكميات التي تحددها التربية لكل مدرسة.

وأوضح أسعد أن فرع محافظة دمشق يشرف على توزيع المشتقات النفطية كافة ضمن محافظة القنيطرة، مبيناً أن ٩٠ بالمئة من مازوت التدفئة تم توزيعه من محطة محروقات سادكوب في منطقة خان أرنبة، وذلك بسبب وجود مركز تعبئة وأكثر من ٢٠ سيارة مُرخّصة تقوم بالتعبئة من محطة الدولة بإشراف التموين والجهات المعنية، ليتم التوزيع من خلالها على المناطق كافة، مشيراً إلى أن هناك خطة لافتتاح مركز جديد في منطقة حضر وتزويده بالمشتقات النفطية، لتلبية حاجة الأهالي هناك.

وعما يتعلق بعدد الضبوط المسجلة في محافظة القنيطرة أكد أسعد أنه لم ترد أي شكاوى على موضوع المحروقات في المحافظة، وذكر تسجيل ضبط واحد فقط، جراء مخالفة سيارة التوزيع، بعدم إعلانها التسعيرة المحددة، إذ يجب على كل صهريج تبيان رخصة السيارة بجانب التسعيرة، إلا أنه لم يذكر أي حالات غش أو تلاعب في الكميات المعبأة.

٦ آلاف طبيب مغترب.. و أكثر من ٤ آلاف تضررت عياداتهم في الأزمة

حسن لـ«الوطن»: نسبة الأخطاء الطبية أقل من ٣ بالمئة

٦ أطباء معروضون على المجلس المسلكي

| محمد منار حميجو

كشف نقيب أطباء سورية عبد القادر حسن لـ«الوطن» أن نسبة الأخطاء الطبية أقل من النسبة العالمية وهي ٣ بالمئة في البلاد، كاشفاً أن ٦ حالات فقط معروضة على مجلس النقابة المسلكي في العام الحالي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» اعتبر حسن أن الهجمة التي تثار على الأطباء في وسائل التواصل الاجتماعي غير صحيحة، مشيراً إلى أن سورية لديها أطباء على مستوى عال وهم مطلوبون للكثير من دول العالم.

وأضاف حسن: الطبيب تهمه سمعته وبالتالي فإنه يبذل قصارى جهده للاهتمام بالمريض وعلاجه، مؤكدا أن الحالات المعروضة على المجلس ليست خطيرة منها غير مقصودة وأخرى نتيجة اختلاطات حدثت للمريض أثناء علاجه.

ورأى حسن أن الأطباء السوريين كتلة من العلم والثقافة وخصوصاً أن الذين يدخلون إلى كليات الطب هم الحاصلون على أعلى العلامات في شهادة الثانوية العلمية وهذا يدل على الاهتمام الكبير بهذه المهنة بمختلف اختصاصاتها.

وأكد حسن أن الطب في البلاد بخير والدليل أنه طوال فترة الأزمة لم ينتشر في البلاد أوبئة على عكس الدول التي تحدث فيها أزمات وهذا يعود إلى الجهود الكبيرة التي يبذلها الأطباء.

وفي الغضون أعلن حسن عن ٦ آلاف طبيب حالياً موجودين خارج البلاد وهذا يدل على انخفاض في عدد الذين هاجروا بعدما وصلوا في مرحلة معينة إلى ١٠ آلاف، مؤكداً أن العودة مفتوحة لأي طبيب مغترب وهناك عودة يومية.

وأوضح حسن أن الطبيب المغترب يظل على قيود النقابة بحسب القانون ١٦ وهذا ما شكل أن يكون الطبيب صلة وصل بين الدولة التي يوجد فيها والنقابة، لافتاً إلى أن هناك أطباء يعودون لبناء مشاف ضارباً مثلاً أن أحد الأطباء يقيم في أميركا وعاد للبلاد لبناء مشفى في إحدى المناطق.

فرع النقابة في الدير عاد للعمل و٥٠ طبيباً فقط فيها

وقدر حسن أن أكثر من ٤ آلاف عيادة لأطباء تضررت نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد، مشيراً إلى أن النقابة ليست لديها إمكانيات مادية لتعويض الأطباء المتضررين.

وأشار حسن إلى عودة فرع نقابة أطباء دير الزور إلى المدينة وهذا ما يشجع على العودة، مؤكداً أنه يوجد ٥٠ طبيباً في الدير حالياً.

ولفت حسن إلى أنه سيعقد المؤتمر العام لنقابة الأطباء في آذار القادم، مؤكداً أن النقابة ستدعو شخصيات عربية ودولية وهم محاضرون، إضافة إلى مشاركة العديد من الأطباء المغتربين في هذا المؤتمر.

وأشار حسن إلى أن المؤتمرات تعقد في مشفى الأسد الجامعي بدمشق لاستقطاب طلاب الطب في الكليات لحضورها ومن ثم الاستفادة من المعلومات والمحاضرات التي تقدم في هذه المؤتمرات في العديد من الاختصاصات الطبية والتطور الذي وصل له الطب في دول العالم، موضحاً أن النشاطات الطبية والمؤتمرات تكون موجهة لشريحة الأطباء بينما توعية المواطنين أمر آخر فمن الممكن أن تعقد مثل هذه النشاطات في المراكز الثقافية وبإشراف وزارة الصحة عبر مديرياتها في المحافظات.

كلام رسمي جداً

مدير مدينة دمشق القديمة يوضح بأن أرقام إغلاقات البارات والمطاعم بدمشق القديمة غير دقيقة

إشارة إلى المقالة المنشورة في صحيفة «الوطن» بتاريخ ٨ / ١١ / ٢٠١٨ وتناقلتها جميع مواقع التواصل الاجتماعي بخصوص البارات في دمشق القديمة وقد ورد في المقالة المذكورة معلومات خاطئة سببت لغطاً كبيراً على مواقع التواصل الاجتماعي نظراً لعدم دقة المعلومات.

حيث ورد في المقالة أن ٥٨ باراً ومطعماً تم إغلاقها في دمشق القديمة في عام ٢٠١٨ وهذه المعلومات خاطئة لأن هذا الرقم يدل على عدد الإغلاقات التي جرت خلال العام الحالي وأغلبيتها تم الاستبدال بالغرامة المالية وهذا لا يغني أن هناك ٥٨ مطعماً مغلقاً حالياً فقرارات الإغلاق لها آلية ومدة تختلف بحسب سبب الإغلاق إن كان شكوى أو مخالفة شروط صحية وأسباب أخرى كثيرة.

كما ورد في المقالة أن ٥٢ منشأة تعمل غير حاصلة على التراخيص المطلوبة وهذا خطأ لأنه لم يتم إعطاء هذه المعلومة أصلاً إنما ذكر أنه أحياناً يكون سبب الإغلاق عدم توافر الترخيص وهذه حالة نادرة لتراخيص المهن السياحية كالمطاعم والفنادق.

مدير مدينة دمشق القديمة
المهندسة حياة الحسن

مشافي دير الزور تعاني نقصاً في اختصاصات الجراحة العصبية والأوعية وفي أطباء التخدير

خمس سنوات وفنيو التخدير بدل الأطباء

٣٠ ألف مراجع للعيادات و٢٠٠٠ للإسعاف وألف عملية جراحية في ١٠ أشهر

| عبد المنعم مسعود

كشف مدير مشفى الأسد في دير الزور غالب بطاح أن عدد مراجعي المشفى منذ بداية العام وحتى بداية الشهر الماضي تجاوز ٣٠ ألف مراجع للعيادات، على حين استقبل الإسعاف أكثر من ألفي مراجع، وتجاوز عدد العمليات الجراحية التي أجراها المشفى ١٠٠٠ عملية باستثناء العمليات النسائية، ووصل عدد التحاليل التي أجريت في مخبر المشفى ٢٠٠ ألف تحليل وتجاوز عدد جلسات غسيل الكلية ٢٢٠٠ جلسة وناهز عدد مراجعي الأشعة ٢٠ ألفا وتجاوز عدد خدمات تصوير الإيكو ٧ آلاف وتصوير الطبقي المحوري ١٥٠٠.

وبين بطاح أن الطاقة الاستيعابية للمشفى تصل إلى ١٧٧ سريراً ويضم حالياً إلى جانب مشفى الأسد الجراحي مشفى الفرات الذي يستقبل حالات الأمراض الداخلية ومشفى الأطفال والتوليد حيث تتوضع المشافي الثلاث داخل مشفى الأسد في مدينة دير الزور، وذلك بسبب خروج مشفى الفرات ومشفى الأطفال والتوليد من الخدمة نتيجة الدمار الذي أصاب بناء هذه المشافي في مدينة دير الزور وعدم رصد مبالغ لإعادة تأهيلها من جديد، مبيناً أنه مضى على هذه الحال أكثر من خمس سنوات.

وأشار بطاح في حديث لـ«الوطن» إلى غياب كامل لبعض الاختصاصات في المشافي الثلاث ناتج عن قلة الأطباء، فهذه المشافي لا يوجد فيها أطباء للجراحة العصبية أو جراحة الأوعية كما أنه لا يوجد أطباء للتخدير، موضحاً أن العمليات التي تتم منذ خمس سنوات وحتى الآن يعتمد فيها المشفى على فنيي التخدير.

وأوضح بطاح أن المشافي تعمل بكامل طاقتها لتأدية الخدمات الطبية على الرغم من النقص الحاصل، مبيناً أن الحالة السلبية الأخرى التي تجعل من المشافي مقصرة هو بعد المسافة التي تفصل المريض عن المشفى الذي يبعد عن البوكمال ١١٠ كيلو مترات وعن معدان عتيق ٧٠ كيلومتراً وما يليه من مناطق ريف الرقة ما ينعكس سلباً على حالة المريض الصحية وخصوصاً في الحالات الساخنة وعلى رأسها حوادث السير وحالات الاحتشاء وانفصال المشيمة، فتأخر وصول المريض لساعتين أو أكثر نتيجة بعد المسافة وعدم وجود مشافي للقيام بالإسعافات الأولية في الريف، يقلل من فرص معالجة المريض بل يجعلها معدومة في الحالات الحرجة ويشكل خطراً مباشراً على حياته، ومما يزيد من المخاطر عدم وجود الاختصاص في المشفى مثل جراحة الأوعية في حالات بتر الأطراف.

ولفت بطاح إلى أن حجم العمليات يصل يومياً إلى ٢٠ عملية بين إسعافية وقيصرية وباردة، مبيناً أن المشفى يجري عمليات الجراحة العامة كاملة مثل الجراحة البولية والعظمية إضافة إلى عمل المخابر والأشعة والمعالجة الفيزيائية والطبقي المحوري وأجهزة غسيل الكلية والإيكو باستثناء المرنان الذي يتم العمل على إصلاحه.

وأوضح بطاح أن الاختصاصات المتوافرة للجراحة هي الجراحة العامة والجراحة البولية والجراحة الهضمية والجراحة الفكية اختصاص لثة، مبيناً أن عدد الأطباء الجراحين في المشفى ٨ أطباء و٤ أطباء تم فرزهم من مديرية الصحة وبعضهم لم يلتزم.

وأكد بطاح أن عدد الخدمات التي تقدم يومياً تصل إلى نحو ٦٠ خدمة في الإيكو ونحو ٢٥٠ في المخابر وغسيل الكلية ٥٥ خدمة بمعدل جلستين أسبوعياً، وقد وزعوا على ١٧ جهازاً يعمل معظمها فيما يحتاج بعضها إلى صيانة، ويراجع المشفى ٩٠ مريضاً في اختصاص العظمية.

وأشار بطاح إلى وصول أجهزة مختلفة للمشفى خلال الفترة الماضية سواء من وزارة الصحة أم من المنظمات الدولية، منها ٣ أجهزة أشعة إضافة إلى أجهزة إيكو وحاضنات للأطفال وأجهزة تخطيط يضاف إلى ذلك عمليات الصيانة التي تقوم بها الوزارة بشكل دائم، مضيفاً إن الوزارة رفدت المشفى بجهاز أشعة قوسي وجهاز ٥٠٠ ميغا أمبير وأجهزة تخطيط وأجهزة تنظير ومشارط كهربائية إضافة إلى جهاز ماموغرافي وجهاز سي ار حديث سيصل في الفترة القادمة.

وأكد بطاح أن المشفى لم تتوقف خدماته طوال السنوات الماضية، مبيناً أن ما يزيد كفاءة عمل المشفى هو الطبيب الأخصائي، وقد يساعد وجود الأطباء على زيادة الخدمات المقدمة وكفاءتها عن طريق زيادة عدد العيادات، فالمشفى قادر على تخديم العيادات بالأجهزة لكن المشكلة في قلة الأطباء الأخصائيين.

وأعلن بطاح أن العمل جار لتأهيل الطابقين الثالث والرابع من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بقيمة تصل إلى ٩٠ مليون ليرة، مبيناً أن نسبة الإنجاز تجاوزت ٦٠٪ حتى الآن.

ونفى بطاح أن يكون المشفى قد وصل إلى مرحلة اختناق في تقديم الخدمات الطبية فلم يحصل أن وصل مريض ولم يجد مكاناً أو لم تقدم له خدمة طبية، مبيناً أنه في حال تفعيل كامل أجنحة المشفى عندها سيظهر النقص واضحاً في بعض الأجنحة وخصوصاً لناحية الأطباء الأخصائيين، كاشفا أن عدد العاملين في مشفى الأسد حالياً يصل إلى ٤٠٠ عامل بين فني وممرض وإداري،

وحول تزايد أعداد العائدين وأثره في عمل المشفى وكفاءة الخدمات المقدمة، بين بطاح أن ذلك يؤدي إلى زيادة الضغط على الأطباء لتقديم الخدمات الطبية للمرضى، فبدل أن يقوم بمعاينة عشرين مريضاً فإن ذلك سيستدعي منه معالجة خمسين مريضاً، وبدل أن تقدم الخدمات لـ٥٠ مريضاً لغسيل الكلية في وردية واحدة فارتفاعهم إلى ١٥٠ سيعني فتح ورديتين إضافيتين، مكرراً أن أي أزمة سببها الأساسي عدم وجود الطبيب، وموضحاً أن هذه الإجراءات لا تعني عدم وجوب تفعيل المشافي وخصوصاً في الريف لأن وجودها ضروري جداً سواء لناحية جودة الخدمات أم لناحية معالجة الحالات الإسعافية في أقله، فوجودها مسألة روتينية غير قابلة للنقاش بسبب ضرورتها سواء في الريف الشرقي في الميادين أم في الريف الغربي أو خلف النهر في الخط الشمالي.

وبين بطاح أن عامل الضغط ليس في الأطباء الأخصائيين فقط بل بالأطباء المقيمين أيضاً، ففي عام ٢٠١١ بلغ عدد الأطباء الأخصائيين ١٠٨ أطباء على حين لا يتجاوز ١٢طبيباً، هذا يعني أن المشفى يعمل حالياً بطاقة ١٠٪ فقط. موضحاً أن الاتجاه الأولي يكون بدعم المشافي بالأطباء وتالياً تفعيل المشافي الأخرى.